

Distr.: General  
9 August 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩

٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير بشأن الدورة السنوية لعام ٢٠١٩، من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

## أولاً - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لعام ٢٠١٩ في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢ - أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة السنوية (UNW/2019/3)، ووافق على التقرير الخاص بدورته العادية الأولى المنعقدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ (UNW/2019/1). وعقب مناقشة التعديلات المقترحة، أقرّ المجلس التنفيذي أيضاً جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩، المقرّر عقدها يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٣ - أقرّ المجلس التنفيذي ست مقررات (٤/٢٠١٩ و ٥/٢٠١٩ و ٦/٢٠١٩ و ٧/٢٠١٩ و ٨/٢٠١٩ و ٩/٢٠١٩) على النحو الوارد في مرفق هذا التقرير.

## ثانياً - البيانات الافتتاحية

٤ - قدّمت رئيسة المجلس التنفيذي، بينيلوب بيكلز (جمهورية ترينيداد وتوباغو)، في ملاحظاتها الافتتاحية، لمحة عامة عن التقارير التي سيجري النظر فيها، بالإضافة إلى مشاريع المقررات التي يُنتظر اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي في الدورة الحالية.

٥ - تقدّمت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا، بالشكر إلى الرئيسة والمكتب على مشاركتها النشطة في معالجة جميع المسائل التي تتطلب اهتمام



المجلس التنفيذي، بما في ذلك الزيارة الميدانية التي جرى القيام بها مؤخراً إلى منطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية إلى كولومبيا.

٦ - قامت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بتقديم المسؤولين المعيّنين حديثاً إلى الوفود المشاركة في الدورة وجاءت أسماؤهم كما يلي: الأمينة العامة المساعدة/نائبة المديرية التنفيذية لإدارة الموارد والاستدامة والشراكات، أنيتا بهاتيا؛ والمستشارة الرئيسية لشؤون القيادة النسائية، هانا كريستيانسدوتير؛ ومدير برنامج "الرجل نصير المرأة"، إدوارد واغني. وأبلغ المجلس التنفيذي أيضاً بأن مديرة شعبة البرامج، ماريا نويل فايزا، ستبوء قريباً منصبها الجديد كمديرة إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - أعلنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه نتيجةً للانتخابات الأخيرة لمجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كان لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تمثيل لم يسبق له مثيل. وأعربت عن تقديرها لتعاون المجلس في عدة مجالات ذات أهمية حاسمة، مثل السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحسين بيئة العمل. وذكرت أنه رغم ارتياحها الكبير إزاء الثقافة المفتوحة المعززة، التي يشعر فيها الموظفون بمزيد من الطمأنينة في الإبلاغ عن المخالفات، فإنها ما زالت تشعر بالقلق إزاء الزيادة النسبية في الادعاءات. وفي معرض تلخيصها لبعض التدابير المتخذة بالفعل لتحسين الحالة، قالت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إنها تتطلع قُدماً إلى إجراء مزيد من المناقشات مع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٨ - في مقدمة تقريرها عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أوضحت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية السياقات الذي تعمل فيه الهيئة في ما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات الماثلة أمامها. وشددت على أهمية العمل الجماعي لتحقيق شراكات أقوى وزيادة الموارد وتعزيز الاستدامة.

٩ - أعلنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن إطلاق بوابة جديدة لنتائج الخطة الاستراتيجية لتعزيز الشفافية. وأبلغت عن أداء قوي في ضوء الأولويات والمؤشرات التي أقرها المجلس التنفيذي، مشيرةً إلى أن ٧٥ في المائة من جميع المؤشرات في إطار النتائج حققت أبرز أهدافها. وأبرزت العديد من الإنجازات الملموسة، قائلة إن عام ٢٠١٨ شهد أعلى مستوى على الإطلاق من مستويات تنفيذ البرامج. ويجري اتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات التي جرى فيها رصد تباطؤ في الأداء.

١٠ - تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشاطٍ في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع التركيز على وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب عملية الإصلاح، وبالتالي ضمان أن تقدم المنظومة بأسرها المساعدات اللازمة للنساء والفتيات. ويجري إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما مبدئين رئيسيين في التوجيهات المتعلقة بأطر التعاون الجديدة. وتُجري الهيئة أيضاً التعديلات اللازمة على سياساتها لكفالة الاعتراف بالدور المعزّز للمُنسّق المقيم.

١١ - زُوِد المجلس التنفيذي بلمحةٍ عامةٍ عن العملية الشاملة لإدارة التغيير الجاري تنفيذها حالياً، والتي تهدفُ إلى تحقيق مجموعةٍ واسعةٍ من الأهداف، بما في ذلك، على سبيل المثال، زيادة التركيز على النتائج وبناء قدرات نظراء الهيئة؛ وبناء هيكل أكثر فاعليّة بمقدوره إزالة العوائق والازدواجية وتعزيز المساءلة. وفي هذا الصدد، التمسّت رئيسة الهيئة دعم المجلس التنفيذي عند النظر في مسودة الميزانية المتكاملة التي تتضمن مخصصاً لإدارة التغيير.

١٢ - جرى توجيه الانتباه إلى مجال تعبئة الموارد، وذكّر أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بلغت في عام ٢٠١٨ أعلى مستوى من التبرعات على الإطلاق منذ نشأتها، حيث بلغ مجموعها ٣٨٤ مليون دولار أمريكي. بيد أنه رغم زيادة المساهمات المخصصة بنسبة ١٠ في المائة، لم تزد الموارد العادية إلا بنسبة ٢ في المائة. وحثّت الدول الأعضاء على النظر في إعطاء الأولوية للموارد العادية وموارد التخصيص الميسرة على الصعيد القطري، مثل التمويل المباشر للمذكرات الاستراتيجية للهيئة. وتتواصل الجهود الرامية إلى البحث عن مصادر تمويل متنوعة، مع التركيز على شراكات القطاع الخاص. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تضاعفت حصة إيرادات القطاع الخاص ثلاث مرات لتصل إلى ٦ في المائة من مجموع التمويل.

١٣ - أُشير إلى عام ٢٠٢٠ باعتباره تاريخاً يكتسي أهمية خاصة لدى الهيئة نظراً للاحتفالات الرئيسية التي سيشهدها، مثل: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمنهاج عمل بيجين؛ والذكرى السنوية العشرون لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥؛ وذكرى مرور خمس سنوات على إطلاق أهداف التنمية المستدامة؛ والذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٤ - واختتمت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية ملاحظاتها بتسليط الضوء على إصدار التقرير الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العالم، تقدّم نساء العالم، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الذي ركّز على "الأُسْر في عالمٍ متغير"، وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه، مع التأكيد على ضرورة وجود عزيمة مشتركة من أجل وضع حدٍ لعدم المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠.

١٥ - تقدّمت الدول الأعضاء بالشكر إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على ملاحظاتها الشاملة وهنأت المعيّنين الجدد، بمن فيهم نائبة المديرية التنفيذية لإدارة الموارد والاستدامة والشراكات. وأعربت الدول الأعضاء أيضاً عن تقديرها للعمل الشاق الذي بذله فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأكمله في جميع أنحاء العالم.

١٦ - أبرز العديد من المتحدثين إنجازاتهم ومبادراتهم على الصعيد الوطني في ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بها. وأعرب الحاضرون عن إشادتهم القوية بالنتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨، حيث أثنت وفود عديدة على الهيئة مُتميّنين تنفيذها الفعّال لولايتها، التي كانت شاهداً على قيمتها المضافة إلى منظومة الأمم المتحدة على الرغم من محدودية مواردها. وأشارت بعض الوفود إلى تفشي ممارسات عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتغلغلها حالياً في مجتمعات عديدة حول العالم، وتعهدت بمواصلة تقديم الدعم والاعتراف بالدور المحوري الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٧ - شدّدت الوفود على أهمية الدروس المستفادة من السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية، وكذلك من الخطط الاستراتيجية السابقة، وضرورة أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تعزيز الكفاءة؛ واستدامة النتائج؛ وضمان المساواة. وأشار أحد المتحدثين إلى أهمية وضع استراتيجية مبتكرة لتعبئة الموارد، مع تحديد الأولويات بوضوح، وحثّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التكبُّب من الدروس المستفادة، وضمان الإبلاغ عن المجالات التي تحتاج إلى تحسين، ولا سيما في سياق عملية استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية. وأشار وفد آخر إلى النتائج المتعلقة بضمان حصول المرأة على دخل، وحقها في العمل اللائق والاستقلال الاقتصادي، حيث أخفقت في الوفاء بأهدافها المتوخّاة بالنسبة لأربعة مؤشرات. وبالتالي كانت النتيجة بأقل مستوى من الأداء. وشدّدت الوفد على أهمية هذا

المجال في ما يتعلق بما لا يقل عن ١٣ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، ودعا هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التركيز على الدروس المستفادة بُعِيّة تحسين الأداء في هذا المجال مستقبلاً.

١٨ - أشادت الوفود بالتزام الهيئة بالبحث عن مصادر تمويل متنوعة؛ وأثنت على الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات، ولا سيما مع مجموعات الشباب وشبكات المجتمع المدني؛ وتعزيز جمع البيانات المصنّفة حسب العمر والنوع الاجتماعي وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الحضري أو الريفي، على سبيل المثال، من أجل تحسين توجيه تخطيط تدخلاتها ورصدها. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء عدم كفاية جمع البيانات في ما يتعلق بمؤشرات تقييم التقدّم المحرز نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة. ودعا أحد المتحدّثين إلى تعميم عمليات جمع البيانات وإلى زيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٩ - أشار بعض المتحدّثين على وجه التحديد إلى الجيل الثاني من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأعربوا عن تقديرهم للدور البنّاء الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد. ورخّبت عدة دول أعضاء بمشاركة الهيئة النشطة في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتركيز على المساهمات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة المنظور الجنساني. وقال أحد المتحدّثين إنّ العمل الجاري الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن يُمكن المنظمة من تحقيق الاستفادة المثلى على نحو متزايد من معارفها وقدراتها المحددة والاستفادة منها لضمان مراعاة المساواة بين الجنسين في العمليات المعيارية والاستراتيجية في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري. بيد أنّ أحد الوفود أشار إلى أنّ معدل الامتثال العام لمنظومة الأمم المتحدة بلغ ٥٨ في المائة، وهو ما يُمثّل انخفاضاً بالمقارنة مع عام ٢٠١٧. وشجّع ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التعجيل بالدعم في هذا المجال، لا سيما وأنّ المتكلم رأى أنّه من المهم أن تكون الأمم المتحدة قدوة ومثالاً يُحتذى في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٠ - أثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما اضطلعت به من عملٍ بشأن عملية إدارة التغيير الشاملة الجارية، وشدّد على أهمية قيمة الشراكات في تحقيق أقصى قدرٍ ممكن من الاتساق. وتتطلّع بعض الدول الأعضاء إلى معرفة المزيد عن استعراض التصنيف القطري والتقدّم المحرز في هذه العمليات.

٢١ - اغتنمت بعض الدول الأعضاء - التي شاركت في الزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لهذا العام - الفرصة وتقدّمت بالشكر إلى أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والفريق في المكتب المتعدد الأقطار لمنطقة البحر الكاريبي على التجربة الثرية التي جرى الاسترشاد بها في مناقشات المجلس التنفيذي. وأثبتت الزيارات الأهمية الحيوية للمساعدة المقدمّة إلى النساء والفتيات في أشد الحالات ضعفاً. ودعا أحد المتحدّثين إلى تعزيز جهود التواصل، مشيراً إلى أنّ أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا يُروّج لها بشكلٍ كافٍ على أرض الواقع، مما يؤدي إلى عدم حصولها على الفضل الذي تستحقه.

### ثالثاً - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢

٢٢ - عملاً بالفقرة ٣ من مقررها ١/٢٠١٩ والفقرة ٨ من مقررها ٥/٢٠١٨، قدّم رئيس وحدة التحليل السياسي وتطوير البرامج عرضاً تقديمياً أمام المجلس التنفيذي بشأن النهج الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة إزاء القرار ٢٧٩/٧٢، والإجراءات المتخذة، والتقدّم المحرز في ما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية

العامه ٢٧٩/٧٢. وإذ تدرك هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ تمتّع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بجهاز إنمائي قوي ومتسق ومنسّق يمكن أن يسرّع عجلة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد واصلت جهودها في مناصرة إحداث تغيير تحوّلي في مختلف جوانب عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأعيد التأكيد على أنّ وجود جهاز إنمائي قوي ومتسق ومنسّق في الأمم المتحدة سيكون أكثر قدرة على دعم الدول الأعضاء التي تسعى إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وأهداف التنمية المستدامة. وقد شرعت الهيئة في تحديث سياساتها وإجراءاتها وتوجيهاتها من أجل مواءمتها مع نتائج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقُدِّمت أمثلة على ذلك لتحديد الإجراءات المتخذة والتقدّم المحرّز في ما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ واستعراض أصول الوكالات والمستويات القطرية والإقليمية؛ ونظام الميسّقين المقيمين؛ والتحليل والتخطيط والإبلاغ على نطاق المنظومة؛ وكفاءة العمليات التجارية المشتركة والمقرات.

٢٣ - باستخدام نهج ذي شقين، تُنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية التغيير الخاصة بها والرامية إلى تعديل هيكلها وطريقة عملها من أجل تعزيز أثرها وتقديم دعم أفضل للدول الأعضاء بغية تحقيق نتائج تصبّ في صالح النساء والفتيات. وكما لوحظ سابقاً في الورقات المقدّمة إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ والدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، حدثت هذه التغييرات في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي إطار عملية التفكير في الدروس المستفادة من السنوات الثماني الأخيرة من عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك التوصيات المستمدة من التقييمات والتقديرات المستقلة التي قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي.

٢٤ - قدّم كبير المستشارين المعني بإدارة التغيير تفاصيل عن العملية، مشيراً إلى أنّ عملية إدارة التغيير سعت إلى وضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع يجعلها أكثر فاعليّة على مدى العقد المقبل، وذلك عن طريق كفاءة وجود الموظفين والعمليات والهيكل بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الأخرى لدفع جدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الأمام. وشملت النتائج الاستفادة المثلى من الهيكل الميداني، وهيكل المقر الرئيسي؛ وتعزيز العمليات.

٢٥ - رحّبت عدة دول أعضاء في بيانٍ مشترك بالتقرير المقدّم وأكدت من جديد دعمها لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتقدّمت تلك الدول الأعضاء بالشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمها المستمر للإصلاحات الجارية، وأعربت عن تطلعها إلى إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وشدّدت الوفود على أنّ الإطار، وعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ينبغي أن يهدف معاً إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تمثّل الهدف الشامل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وحثّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التعجيل بإحراز تقدّم في استعراض أطرها للمساءلة والإبلاغ، وذلك من أجل ضمان المواءمة مع الإطار الجديد للإدارة والمساءلة، بما في ذلك تفعيل نظام المصنوفة في الإبلاغ.

٢٦ - في ما يتعلق بتقييم الميسّقين المقيمين، رأت الدول الأعضاء أنّه ينبغي على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُساهم في تقييمات أداء الميسّقين المقيمين، بما في ذلك في البلدان التي لا تكون فيها ممثلة رسمياً في فريق الأمم المتحدة القطري. وأعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء استبعاد المديرين الإقليميين التابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من المشاركة في تقييمات الميسّقين المقيمين نظراً لانخفاض درجاتهم الوظيفية. وجرى التشديد على أنّ هذا التقييد يجرم أفرقة الأمم المتحدة القطرية من فرصة ضمان المساءلة والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستفادة من خبرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها. ودعت الوفود

أعضاء المجلس التنفيذي إلى الانضمام إليها في رفع توصية إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية بإزالة هذا القيد، كجزء من الإصلاح الجاري في هيئة الأمم المتحدة.

٢٧ - اغتنم أحد المتحدّثين هذه الفرصة للإشادة ببيئة الأمم المتحدة للمرأة لإسهامها النشط في صياغة التوجيهات الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ولوحظ أنّ نظام المُنسّقين المقيمين الجديد قد أتاح الفرصة أمام المُنسّقين المقيمين ليصبحوا أبطالاً حقيقيين ومدافعين عن القيم الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كمنظمة قائمة على الحقوق. وأعربت الدولة العضو عن تقديرها لمساهمة الهيئة في إطار المساواة المتبادلة، لتحديد أدوار ومسؤوليات المُنسّق المقيم وأعضاء الفريق القطري، في سياق عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب، وضمان حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٨ - في ما يتعلق بموضوع الضريبة، رحّبت الوفود بصورة مشتركة بمضاعفة مساهمة الهيئة في تقاسم التكاليف لدعم أداء نظام المُنسّق المقيم في عام ٢٠١٩، وشجّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تنفيذ هذه المساهمة من خلال الموارد القائمة، فضلاً عن ضمان سداد الضريبة المقدرة بنسبة ١ في المائة.

٢٩ - رحّبت الدول الأعضاء باتفاق الأمين العام المتعلق بالتمويل، وأعربت عن تطلعها إلى التقرير الأول الذي تعتمده هيئة الأمم المتحدة للمرأة عرضه في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بشأن المتابعة المحددة للالتزامات بموجب اتفاق التمويل، الذي يتضمن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وإعادة توزيعها لأغراض البرمجة، بما في ذلك التنسيق.

٣٠ - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي قامت به وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سياق فريق الأمم المتحدة المعني بالنتائج الاستراتيجية للتنمية المستدامة المتعلقة بالشراكات، من أجل تلبية الحاجة إلى تتبّع وضمان التمويل الكافي للعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٣١ - نوهت الدول الأعضاء باقتراح الأمين العام بوضع توجيهات ومبادئ واضحة على نطاق المنظومة بشأن العمل في إطار الشراكات، وطلبت إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدعم هذا الجهد وأن تقدّم مقترحات إلى المجلس التنفيذي بشأن كيفية إقامة شراكات التعاون كمبدأ تنظيمي أساسي لمشاركتها.

٣٢ - أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لمشاركة موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جميع المستويات في تنفيذ الإصلاح، ولدعم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتغيير المؤسسي والثقافي.

## رابعاً - مشروع تقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٣٣ - قدّمت المديرية المعنية بالشؤون الإدارية والتنظيمية عرضاً تقديمياً أولياً إلى المجلس التنفيذي - قبل تقديمه رسمياً في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩ - بشأن مشروع تقديرات الميزانية المتكاملة للهيئة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٣٤ - جرت مواءمة الميزانية المتكاملة للسنتين مع الخطة الاستراتيجية الحالية للسنوات الأربع واستُكملت بتمويلٍ من الاشتراكات المقررة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتعكس الميزانية المتكاملة الموارد المالية المتوقعة التي من شأنها أن تُتيح للهيئة القدرات المالية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ ولايتها، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية، وتغطي الموارد العادية والموارد الأخرى. وعرضت الموارد المقدّرة وفقاً

للنهج المنسَّق الذي وافق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٥ - للبناء على السنتين الأخيرتين من الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١، اقترحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ميزانية متكاملة بمساهمات طوعية تقدر بمبلغ ٩٧٠ مليون دولار أمريكي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وطلبت رصد اعتماد في الميزانية المؤسسية قدره ٢٠٤,٤ مليون دولار أمريكي.

٣٦ - تعكس الميزانية المؤسسية المقترحة زيادةً في التكاليف قدرها ٢,٦ مليون دولار أمريكي لتغطية مضاعفة حصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ترتيب تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وفي أثناء صياغة هذا الاقتراح، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاسترشاد بالحاجة الشاملة إلى تحقيق نتائج إنمائية قابلة للقياس، ولا سيما على الصعيد القطري. وقد ساهمت المبادئ الرئيسية التالية في توجيه إعداد الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١:

(أ) الإبقاء على تقديرات المساهمات عند مستويات مماثلة للمستويات الواردة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للموارد العادية، مع موازنة تقديرات الموارد الأخرى لتعكس الاتجاه الصاعد؛

(ب) اعتماد نهج شامل محايد من حيث الميزانية في إعداد الميزانية، مع التركيز على فاعلية التكلفة وتحديد أوجه الكفاءة لاستيعاب الزيادات المتوقعة في التكاليف غير التقديرية والتضخيمية من أجل الحفاظ على المستوى الحالي للقدرات المؤسسية، باستثناء ٢,٦ مليون دولار أمريكي التي تعكس الزيادة المتعلقة بالتكاليف المطلوبة لمضاعفة ترتيب تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة عن طريق تحسين وتعميم الإدارة القائمة على النتائج على مستوى المنظمة؛ و

(د) موازنة الأنشطة ومصادر التمويل، من أجل ضمان أن يتحمّل كل مصدر تمويل نصيبه العادل من التكاليف.

٣٧ - أشارت المديرية إلى أنّ تدابير الطوارئ التالية ستؤخذ في الاعتبار إذا لم تحقق الهيئة توقعاتها في ما يتعلق بمواردها العادية (الأساسية): (١) تخفيض النفقات غير الملزمة؛ و (٢) تأجيل عملية التوظيف؛ و (٣) زيادة معدل الشغور؛ و (٤) تأخير إنفاق المخصصات للأغراض الخاصة؛ و (٥) الاعتماد على الاحتياطي التشغيلي (يتطلب موافقة المجلس التنفيذي).

٣٨ - طلبت بعض الوفود توضيحات محدّدة. ودعا أحد المتحدّثين جميع الدول الأعضاء القادرة على مساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحقيق أهدافها التمويلية إلى القيام بذلك. وفي حالة عدم الوفاء بالتوقعات، سيكون من المهم مواصلة ضمان الشفافية في التخطيط وتحديد الأولويات. وانطلاقاً من روح اتفاق التمويل، دعا الوفد الهيئة إلى زيادة جهودها في تعبئة إيرادات الموارد العادية لضمان التمويل المرن والتنوع لجميع أنشطتها. ولوحظ بقلق انخفاض الموارد العادية (من ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٨). وتُعد الموارد العادية ضرورية لتمويل المهام الأساسية مثل التقييمات ومراجعة الحسابات، وهي مهام تكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستدامة في المنظمة، وضمان سلامة الخطة الاستراتيجية، وتؤثر أيضاً على قدرة الهيئة على تعبئة موارد أخرى.

٣٩ - جرى تحذير هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تزايد الاختلال بين الموارد العادية والموارد الأخرى، ذلك لأنَّ تعبئة الموارد الأخرى يمكن أن ترتبط بارتفاع تكاليف المعاملات و/أو تؤدي إلى تقديم إعانات شاملة للمشاريع غير الأساسية بأموال أساسية. ويلزم معالجة الصورة الكاملة لاسترداد التكاليف، ولا سيما في ما يتعلق بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة. وطُلب مزيد من التوضيح بشأن ما إذا كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستحتاج إلى تغيير منهجية تخصيص الموارد العادية للتوزيع الإقليمي والمواضيعي لكي تعكس على نحو أفضل ولايتها والإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وطبيعة المتطلبات المتوقعة.

٤٠ - في بيانٍ مشترك، لفتت عدة وفود الانتباه إلى ما أشارت إليه على أنه زيادة طموحة في تقديرات الميزانية، بما يتجاوز الميزانية الحالية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ - وهي ميزانية لم يجر تمويلها بالكامل في العام الماضي، على الرغم من الإيرادات القياسية. وذكروا أنَّهم، باعتبارهم من المؤيدين الرئيسيين للهيئة، يشاطرون الهيئة رغبتها في بلوغ هدف الميزانية البالغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، على النحو الذي توجَّه الأمين العام عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما أعربوا عن مشاطرتهم للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في رأيها القائل بأنَّ الغايات والأهداف الواقعية لتعبئة الموارد تكنسي أهمية خاصة، وشدَّدوا على ضرورة أن تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبادئ اتفاق التمويل، وأن تشارك في حوار استراتيجي منظم مع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى. وأشاروا إلى أنَّ الغرض من الحوارات هو تحديد الثغرات المتعلقة بالتمويل الذي تتلقاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكفالة التمويل الكامل والفعال للميزانية التي وافق عليها المجلس التنفيذي، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٤١ - حثَّت الهيئة على مواصلة العمل مع شركاء جدد في الحوار المنظم بشأن التمويل وتنويع مواردها التمويلية لسد الفجوة التمويلية المستمرة. ولوحظ بقلق عدم التوازن في الأهداف المتعلقة بالموارد العادية والموارد الأخرى في الميزانية المقترحة. وتتطلَّع الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاركة في هذا الحوار مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المانحة الأخرى لتحقيق التمويل الكامل للميزانية والتنفيذ الآمن للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

## خامساً - التقييم

٤٢ - قدَّمت مديرة خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة لمحةً عامةً عن أداء وظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيدين المؤسسي والمركزي، بما في ذلك مساهمة الهيئة في التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتنمية القدرات الوطنية من أجل التقييم المراعي للمنظور الجنساني. وأشار التقرير إلى إنشاء خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة وشرح برنامج عمل وميزانية خدمات التقييم المستقل لعام ٢٠١٩. وباختصار، توصل التقييم إلى الاستنتاجات التالية في مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية:

- استمر معدل التقدُّم المرتفع، حيث كان أداء معظم التقييمات جيداً وفقاً لمعايير الجودة.
- وفَّرت التقييمات المعرفة بشأن طائفة من مجالات الفاعليَّة والكفاءة المواضيعية والتنظيمية. وظلَّت إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة، وأبلغ عن زيادة الاستفادة من الدروس والتوصيات.

• عزّز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن التقييمات المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وجرى تكثيف التقييم المراعي للمنظور الجنساني على نطاق المنظومة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

أجابت نائبة المديرية التنفيذية بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة تعزيز جودة التقييمات المؤسسية واللامركزية ونطاق تغطيتها واستخدامها بالتعاون القوي مع خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة. ودُكر أنّ شعبة برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستعمل عن كثب مع خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة على ما يلي:

- ضمان التوازن الكافي والمزامنة والنزاهة الوظيفية لمهام الرقابة المشتركة
- ضمان اتساق الطلب الإداري وتحسين استخدام التقييمات
- وضع هيكل للنتائج من أجل تحسين فهم أثر هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- مواصلة ضمان تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لمهمة التقييم من خلال مواصلة بناء القدرات وتحسين نُظم الإدارة والرصد القائمة على النتائج.

ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان التفوق في التقييم من خلال الاستفادة من النجاح الذي تحقّق حتى الآن.

٤٣ - قدّم رئيس خدمات التقييم المستقل عرضاً بشأن التقييم المؤسسي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحوكمة والتخطيط الوطني. وأوجز التقرير تقييم مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحوكمة والتخطيط الوطني خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧. وقيّم التقييم ما يلي: (أ) أهمية عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الحوكمة والتخطيط الوطني بالنظر إلى تغير المشهد الإنمائي العالمي والأولويات الإنمائية على الصعيد القطري. (ب) فاعليّة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الحوكمة والتخطيط الوطني على المستويات المعيارية والتشغيلية والتنسيقية. (ج) مدى إدماج مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في تصميم التدخلات القطرية وتنفيذها. (د) كفاءة الهياكل التنظيمية للهيئة ونظمها وعملياتها لدعم برجة الحوكمة والتخطيط الوطني. (هـ) مدى دعم نُظم التعلّم لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الحوكمة والتخطيط الوطني. وكان المستخدمون الرئيسيون المستهدفون لنتائج التقييم وتوصياته هم المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والإدارة العليا، والموظفون في المقر الرئيسي وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

٤٤ - عرض رئيس قسم القيادة والحوكمة بالنيابة ردّ الإدارة. ورحّبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنتائج والتوصيات وأعربت عن تقديرها لاعتراض التقييم بالدور الرائد الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مدى عقدين من الزمن في تعزيز الحوكمة والتخطيط الوطني المراعي للمنظور الجنساني. وحدّد التقييم أيضاً الدعم التقني العالي الجودة المستمر الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتباره عاملاً مساهماً في العلاقة القوية القائمة على الثقة بين الشركاء، واعترف بالقدرة التي تتمتع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في توجيه عملها المتعلق بالحوكمة والتخطيط الوطني بما يتماشى مع أولويات الشركاء الحكومي.

٤٥ - أعربت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لاعتراض التقييم بالحاجة إلى موارد بشرية ومالية إضافية على جميع المستويات لتيسير التنفيذ الكامل للتوصيات.

٤٦ - في بيانٍ مشترك، رحّبت عدة دول أعضاء بتقارير خدمات التقييم المستقلة، التي أكدت على أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشأت وظيفة تقييم مستقلة ومؤثرة ذات جودة عالية. وتعهّدت بمواصلة التزامها المتمثل في تقديم الدعم اللازم للدور الهام الذي تضطلع به خدمات التقييم المستقلة في تعزيز التعلّم والمساءلة واتخاذ القرارات والبرمجة القائمة على الأدلة بشأن المساواة بين الجنسين داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفي منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

## سادساً - مراجعة الحسابات والتحقيقات

٤٧ - عرض مدير خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة تقريراً صادراً عن خدمة المراجعة الداخلية للحسابات بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبناءً على طلب المجلس التنفيذي في مقره الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفاعليّة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والسيطرة لدى الهيئة؛ و (ب) موجز للعمل والمعايير الداعمة لهذا الرأي؛ و (ج) بيان بالمطابقة مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات؛ و (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد للوظيفة مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المرجوة من المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقدم التقرير أيضاً تحديثاً بشأن حالة التنفيذ الإداري لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات. واستناداً إلى أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي أُجريت في عام ٢٠١٨، فإنّ الرأي العام السنوي للمعايير الدولية للمحاسبة هو أنّه لم يجرِ تحديد نقاط ضعف كبيرة في عمليات إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والسيطرة لدى الهيئة من شأنها أن تضر بشكلٍ خطير بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٤٨ - في ما يتعلق بعبء التحقيقات في عام ٢٠١٨، سجّل مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدد الادعاءات الموجهة ضد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعددها ٣٦ ادعاء مقارنة بـ ١٧ ادعاء سجّلها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧. ويشكل السلوك المحظور أكبر فئة (٤٣ في المائة) من أنواع الادعاءات التي سجّلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٨. ومن بين هذه الادعاءات المحظورة المتعلقة بالسلوك، تتعلق نسبة ٤٦ في المائة منها بالتحرش، و ٣٦ في المائة بإساءة استعمال السلطة، و ١٨ في المائة بالتحرش الجنسي. ولم يتلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي ادعاءات بالتمييز في عام ٢٠١٨.

٤٩ - عرض مدير شعبة التنظيم والإدارة ردّ الإدارة على التوصيات الواردة ذات الصلة. ورحّبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالرأي السنوي العام.

٥٠ - في ما يتعلق بالتحقيقات، أُحيط علماً بالزيادة الكبيرة في عدد الادعاءات التي سجّلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فضلاً عن الزيادة في نسبة الادعاءات المتعلقة بـ 'السلوك المحظور' (أي التحرش والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز) من ٢٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٩ - مع ما مجموعه ١٨ ادعاء مسجلاً في هذه الفئة في عام ٢٠١٨. ومن الجدير بالذكر أنّ عدداً كبيراً من الادعاءات (جميع الفئات) قد أُغلق بعد التقييم الأوّلي، ولم تندرج حالة واحدة من الحالات المدعومة بأدلة الواردة أعلاه ضمن هذه الفئة.

٥١ - في حوار تفاعلي عقب العروض التقديمية، طلبت الدول الأعضاء مزيداً من المعلومات والتوضيحات. وأثنى عدة متحدثين على مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتقريرها عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة رداً على سوء السلوك والمخالفات من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو الأطراف الثالثة وحالات السلوك الإجرامي المحتمل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨.

٥٢ - عرض رئيس اللجنة الاستشارية للرقابة تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقدم هذا التقرير معلومات عن أداء وظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيدين المؤسسي والمركزي، فضلاً عن معلومات عن مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتنمية القدرات الوطنية من أجل التقييم المراعي للمنظور الجنساني. وعلاوةً على ذلك، قدم هذا التقرير معلومات مفصلة بشأن إنشاء خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة وعرض برنامج عمل وميزانية دائرة التقييم المستقل لعام ٢٠١٩.

٥٣ - أحاطت اللجنة علماً بنتائج المراجعة الداخلية للحسابات الهامة التي جرى تحديدها، وكذلك بنتائج تحقيقاتها. وأعربت عن تأييدها لمواصلة تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والمساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بيد أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق إزاء حالة التمويل الراهنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ذلك لأنها قد تؤثر على قدرة الهيئة على توفير الموارد الكافية لمهام المساءلة الرئيسية وأنشطتها مثل المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، وإدارة المخاطر في المؤسسة، والرصد والرقابة، التي شملت مهام في خط الدفاع الثاني في المقر الرئيسي وفي الميدان. وتعهدت اللجنة بدعم استمرار تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

٥٤ - قدم مدير شعبة التنظيم والإدارة ردود الإدارة على تقرير المنظمة وعلى تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام ٢٠١٨<sup>(١)</sup>.

## سابعاً - جلسات الإحاطة الخاصة

### ألف - الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري - كوت ديفوار

٥٥ - في أعقاب شريط فيديو وعرض تقديمي من المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لغرب ووسط أفريقيا، قدمت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كوت ديفوار إحاطة إلى المجلس التنفيذي بشأن الاستجابة التشغيلية للهيئة في هذا البلد.

٥٦ - على النحو المبين في وثيقة المعلومات الأساسية، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كوت ديفوار إلى مواءمة استجابتها التنفيذية مع استجابة الدولة، مع تركيز أنشطتها وشراكاتها على عددٍ من البرامج الرئيسية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً. وشملت مجالات التدخل ما يلي:

(١) يمكن الوصول إلى الردود الكاملة من خلال نظام المتابعة لوحدة التفتيش المشتركة على الرابط التالي

<https://jiufus.un.org/UNFollowupSystem/login.faces>>

التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وإنهاء العنف المرتكب في حق النساء والفتيات؛ وضمان السلام والأمن والعمل الإنساني؛ وترسيخ الولاية المعيارية والتنسيقية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كوت ديفوار.

٥٧ - طلبت الدول الأعضاء مزيداً من المعلومات عقب بيانٍ أدلى به نائب الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة الذي شكر ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريقها على عملهما المكثف وديناميتهما. وسلّط الضوء على أمثلةٍ عديدةٍ تعكس المبادرات والإنجازات الوطنية التي حققتها حكومته في ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في كوت ديفوار. وبينما أُقرّ بالتحديات العديدة التي لا تزال موجودة، أكد تقدير حكومته لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتزام كوت ديفوار ببرنامجه عمل بيجين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## باء - الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرُّش الجنسي

٥٨ - وفقاً لقرار المجلس التنفيذي، أجرت شركة ديلويت توش توهوماتسو المحدودة (ديلويت) استعراضاً مستقلاً يُركِّز على الضحايا.

٥٩ - قدّمت مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عرضاً موجزاً لنتائج الاستعراض الذي أجرته شركة ديلويت. وأشارت ببالغ التقدير إلى اهتمام المجلس التنفيذي بهذا الموضوع وأكدت للوفود أنّ النهج الذي يُركِّز على الضحايا هو في صميم عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشكرت فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك مكتب الموارد البشرية والمنسق التنفيذي والمتحدث باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعني بمكافحة التحرُّش الجنسي وغيره من أشكال التمييز، على ما بذلوه من جهود، ودعت إلى مزيدٍ من التفاعل مع الدول الأعضاء من أجل إدراج مسألة الحصانة الدبلوماسية.

٦٠ - أوجز ممثلو شركة ديلويت نتائج استعراضهم على النحو الوارد في تقريرهم، مع تضمين أقسام خاصة تغطي منهجية الاستعراض والنهج النظري، فضلاً عن الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالخطوات المستقبلية لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضد الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرُّش الجنسي. وقد صُنِّفت المدخلات التي جرى الحصول عليها من استعراض الوثائق والمقابلات في إطار أربعة عناصر رئيسية للوقاية والإدارة الفعّالتين لجهود التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرُّش الجنسي: المساءلة والحوكمة؛ والوقاية؛ والإبلاغ والتحقيقات والمساعدة. وقد وُفِّرت هذه العناصر الأربعة هيكلًا للملاحظات والتوصيات الواردة في تقريرها.

٦١ - قدّمت مديرة الموارد البشرية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنسقتها التنفيذية والمتحدثة باسمها بشأن التصدي للتحرُّش الجنسي وغيره من أشكال التمييز، ردّ الإدارة وتفاعلت مع ممثلي الدول الأعضاء الذين شاركوا بمدخلاتهم من بين الحضور.

٦٢ - شكرت الدول الأعضاء شركة ديلويت وطلبت توضيحات بشأن بعض المسائل المثارة. وأُعرب عن القلق إزاء عدم وجود آليات رسمية لضمان حماية الموظفين من الانتقام، ولا سيما أولئك الذين لديهم عقود مؤقتة أو قصيرة الأجل. وأشار أحد المتحدثين إلى أنّ شركة ديلويت أدرجت أصحاب المصلحة الخارجيين في استعراضها وأتت على الخبراء الاستشاريين لاستخدامهم هذا النهج.

٦٣ - رحّب عدة متحدثين بالجهود التي تبذلها الهيئة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرُّش الجنسي. وجرى التأكيد على التدابير المبينة في التقرير السنوي لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، بما في

ذلك تعيين منسقة تنفيذية ومتحدثة رسمية بشأن التصدي للتحرش الجنسي وغيره من أشكال التمييز، وعلى تطوير سياسة منظومة الأمم المتحدة النموذجية بشأن التحرش الجنسي. وأثنى أحد الوفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما اتخذته من خطوات لتحسين بيئة العمل، ودعا إلى عدم التسامح مطلقاً مع حالات التحرش وإساءة استعمال السلطة، وإلى تقديم معلومات مُحدّثة إلى المجلس التنفيذي وفقاً لنهج مفتوح وشفاف. ورأت دولة أخرى من الدول الأعضاء أنه ينبغي للهيئة أن تكون قدوة ومثالاً يُحتذى في هذا الموضوع.

## جيم - تحديث بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي

٦٤ - شكرت الرئيسة حضور الممثل الموقر من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، الذي كان مسؤولاً عن منصب نائب الممثل الدائم ومنسق الفريق الأساسي المعني بأساليب العمل في المجلس التنفيذي. ودُعيت الدول الأعضاء إلى التعليق و/أو طرح الأسئلة. وردّ أمين المجلس التنفيذي على العديد من المتحدثين الذين التمسوا آراء أمانة المجلس التنفيذي بشأن مجالي التقارب وعدم التقارب، بالإضافة إلى الكيفية التي يمكن بها للمجلس التنفيذي أن يساعد في مواجهة أي تحديات محتملة قد تنشأ. ونوّه الأمين بالدور القيادي الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ضمان توثيق التعاون والاتساق مع أمانات المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وأوجز المساهمات المشتركة لأمانات المجلس التنفيذي في عملية الفريق الأساسي. وأكد للوفود التزام أمانة المجلس التنفيذي الكامل بتنفيذ أساليب العمل بمجرد اعتماد المقرر المعني رسمياً. وكانت أمانة المجلس التنفيذي سبّاقة في العملية الجارية للبحث عن حلول بالتعاون مع أمانات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى. وأضاف أنه يتطلع إلى أن تصبح هيئة الأمم المتحدة للمرأة الوكالة التنسيقية لجميع أنشطة المجالس التنفيذية المشتركة. وشكر ممثل جمهورية كوريا الدول الأعضاء على اعترافها بعمل الفريق الأساسي وأدلى ببيان باسم المجموعة ردّاً على الأسئلة المطروحة.

## دال - عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة

٦٥ - أطلعت وكيلة الأمين العام المساعدة/ نائبة المديرية التنفيذية للدعم المعياري والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ونتائج البرامج المجلس التنفيذي على عمل الهيئة في مجال تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وهناك امرأة واحدة من كل خمس نساء في العالم تعاني من إحدى حالات الإعاقة. وعادة ما يحصل الأشخاص ذوي الإعاقة على دخل أقل، وتحصل النساء ذوات الإعاقة على دخل أقل من دخل الرجال في المجموعة نفسها. ويؤدي التهميش المنهجي والعوائق في المواقف والعوائق البيئية التي يواجهونها إلى انخفاض المركز الاقتصادي والاجتماعي؛ وزيادة خطر العنف والاعتداءات، بما في ذلك العنف الجنسي والتمييز، وكذلك الممارسات التمييزية الضارة المبنية على النوع الاجتماعي؛ والحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والمعلومات والخدمات، والعدالة، فضلاً عن المشاركة المدنية والسياسية. وتعوق هذه العوامل مشاركتها على قدم المساواة مع الآخرين. وأقرّت نائبة المديرية التنفيذية بالتقدّم المحرّز في إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في عملها، وكذلك التحديات التي تواجهها. وحتى تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز العمل في هذا المجال، سيلزم توفير موارد مالية وبشرية يمكن التنبؤ بها، وتعزيز التنسيق والنُهُج المتبعة على نطاق المنظومة، ومشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على قدم المساواة. وجرى التشديد على أهمية العمل الجماعي من خلال بذل جهود منسّقة ومتسقة لضمان الحفاظ على حقوق الإنسان للنساء ذوات الإعاقة. وقُدّمت

نائبة المديرية التنفيذية أمثلة على جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز إدماج الإعاقة، وسلّطت الضوء على الاستراتيجية التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والمعنونة: "تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة - نحو المشاركة الكاملة والفعّالة والمساواة بين الجنسين".

٦٦ - وأشادت الوفود بالجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في جميع مجالات النتائج، وأعربت عن تقديرها لنشر استراتيجيتها، مشددة على أهمية التعاون بين الوكالات بشأن هذه المسألة. وحثّت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تخصيص موارد كافية لهذا المجال.

## ثامناً - اختتام الدورة

٦٧ - أدلت مديرة شعبة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بالبيان الختامي باسم وكالة الأمين العام/المديرية التنفيذية، وشكرت رئيسة المجلس التنفيذي على قيادتها الفعّالة والكفؤة. وأعربت عن تقديرها لنائبي الرئيسة والوفود لما قاموا به من عملٍ مُقدّرٍ واستكشاف غني للآراء على مدى الأيام الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى أمين المجلس التنفيذي والفريق الذي قدّم مرة أخرى دورة ناجحة للمجلس، وكذلك المترجمين الشفويين وجميع موظفي خدمات إدارة المؤتمرات والفنيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين لا يقدر دعمهم بثمن. واسترعت الانتباه إلى المناسبات الهامة المقبلة - مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليو ٢٠١٩ ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وتطرّح هذه المناسبات فرصاً هامة للدول الأعضاء لتقديم التزامات ملموسة لمعالجة أوجه عدم المساواة الآخذة في التزايد، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المناخ، وتعزيز المؤسسات من أجل مجتمعات شاملة وعادلة وسلمية. وذكرت أنّ ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل إحداث تغيير مستدام: إجراءات تدمج المنظورات الجنسانية في جميع مراحل التخطيط والميزنة والتنفيذ من أجل إحراز تقدّم يصبّ في صالح النساء والفتيات.

٦٨ - تقدّمت الرئيسة بالشكر إلى المجلس التنفيذي والمراقبين على مشاركتهم النشطة ومساهماتهم القيّمة، وأعربت عن تقديرها للمكتب لما يقدمه من دعم، وكذلك لجميع ميسّري المقررات، الذين ساعد إبداعهم ومهارتهم في التوصل إلى توافقٍ في الآراء.

٦٩ - أعربت الرئيسة عن امتنانها للمديرية التنفيذية ولجميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استجابتهم ومشاركتهم الكاملة طوال العملية.

٧٠ - في الختام، أشارت رئيسة المجلس التنفيذي إلى أنّ النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يتطلّعن إلى المجتمع الدولي للوفاء بالولاية المحددة، ودعت إلى مواصلة التعاون في السعي إلى تحقيق أهدافها الجماعية.

ثم أُرجئت الجلسة إلى موعدٍ لاحق.

## المقررات المتخذة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

٤/٢٠١٩

التقرير السنوي لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١  
إِنَّ المجلس التنفيذي:

- ١ - إذ يُحيط علماً بالتقرير السنوي لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لعام ٢٠١٨ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛
- ٢ - يُلاحظ مع التقدير التقدّم المحرز على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك نجاح نحو ٧٥ في المائة من جميع المؤشرات الواردة في الخطة الاستراتيجية في بلوغ الإنجازات الرئيسية المتوقعة؛
- ٣ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تحسين فاعليتها التنظيمية واستدامتها في تحقيق النتائج والمساءلة، وأن تتصدى للتحديات التي تضعف إدارتها القائمة على النتائج، وأن تواصل تحسين سياساتها وممارساتها الداعمة للبيئة التمكينية؛
- ٤ - يُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مراعاة الدروس المستفادة من السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وكذلك من الخطط الاستراتيجية السابقة؛
- ٥ - يعترف بالجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى إحراز تقدّم بشأن الفصل المشترك من الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويحثُّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة العمل في شراكة وثيقة مع هذه المنظمات من أجل زيادة تعزيز الفاعلية وتحقيق النتائج بما يتماشى مع التزامها بإصلاح الأمم المتحدة؛
- ٦ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُبقي المجلس التنفيذي على علمٍ بتطورات عمليات الإصلاح الداخلي التي تُجرىها، بما في ذلك التصنيف الفُطري واستعراض المقر الرئيسي، وأن تُقدّم جدولاً زمنياً للتقدّم المحرز في تنفيذها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالآثار والعواقب التي يمكن أن تترتب على آليات الرقابة الداخلية في دورتها العادية الأولى لعام ٢٠٢٠؛
- ٧ - يُعبر بالزيادة في الموارد الأخرى للأمم المتحدة؛ ويُشجّع البلدان القادرة على زيادة مساهماتها، ولا سيما في الموارد العادية، على أن تفعل ذلك؛ ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم لمحةً عامةً عن حالة التمويل في ما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والميزانية المتكاملة المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع مراعاة الموارد العادية والموارد الأخرى على السواء، وذلك قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩ وفي سياق حوار التمويل المنظم؛
- ٨ - يُحيط علماً بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز شراكاتها وتوسيع نطاقها من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وزيادة إبراز نتائجها من خلال تحسين الاتصال، ويحثُّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

- ٩ - يطلب إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدرج في التقرير السنوي - المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - معلومات عن كيفية إسهام فرادى المبادرات البرنامجية الرئيسية في مجالات النتائج الخمسة، وتحديد الشركاء المتعاونين والتنويه بدور هؤلاء الشركاء ومساهماتهم؛
- ١٠ - يُثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لنجاحها في الاستفادة من ولايتها في دعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، وتعزيز الأطر المعيارية العالمية وتنفيذها؛ ويؤكد من جديد على أهمية دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة مساهمة منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها وتعزيزها في عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛
- ١١ - يُقرر إحالة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٥/٢٠١٩

تقرير بشأن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ٢٠١٨،  
إنّ المجلس التنفيذي:

- ١ - إذ يُحيط علماً بالتقرير المتعلق بمهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨ وبرنامج عمل خدمات التقييم المستقل وميزانيتها لعام ٢٠١٩؛
- ٢ - يُلاحظ مع التقدير الخطوات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحفاظ على وظيفة تقييم مستقلة وذات مصداقية ومفيدة، وبنوّه بمساهماتها في جهود التقييم المراعية للمنظور الجنساني على نطاق المنظومة وتنمية قدرات التقييم الوطنية؛
- ٣ - يُعرب عن دعمه المستمر لتعزيز وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وبنوّه بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٢/٢٠١٨ الذي طلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل زيادة معدل تنفيذ التقييمات وتغطيتها واستخدامها وأن تعالج الانخفاض في تنفيذ ردود الإدارة في هذا الصدد؛
- ٤ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل معالجة جودة تقارير التقييم، وأن تستثمر في تنمية قدرات التقييم وإضفاء الطابع الاحترافي عليها، ولا سيما على الصعيد القطري، وأن تضمن إنجاز جميع المكاتب الإقليمية والقطرية للتقييمات المطلوبة منها؛
- ٥ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل عملها المتعلق بإجراء تقييمات البرامج القطرية المراعية للمنظور الجنساني، من أجل تحسين البرمجة على الصعيد القطري؛ ومواصلة استخدام نتائج التقييم في السياسات والاستراتيجيات والبرمجة وتوصياته؛
- ٦ - يُلاحظ مع القلق الانخفاض المستمر في مجموع الإنفاق على التقييمات ويُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على بلوغ هدف تخصيص ٣ في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية لدى الهيئة لمهمة التقييم بحلول نهاية فترة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٧ - يطلب إلى خدمات التقييم المستقل أن تواصل البحث عن فرص مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإجراء مزيدٍ من التقييمات المشتركة والتقييمات المستقلة على نطاق المنظومة تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٨ - يُحيط علماً بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم أدائها في مجال الحوكمة والتخطيط الوطني، ويُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مراعاة الدروس المستفادة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٦/٢٠١٩

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

إِنَّ المجلس التنفيذي،

١- إذ يُحيط علماً بنجاح إنشاء خدمات المراجعة الداخلية للحسابات ومشاركتها في موقع واحد مع دائرة التقييم المستقل، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على استقلالية الوظيفتين؛

٢- يُحيط علماً بالتقرير السنوي الصادر بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردّ الإدارة ذي الصلة؛ ويُعرب عن دعمه المستمر لتعزيز قدرة دائرة المراجعة الداخلية للحسابات؛

٣- يُحيط علماً، مع التقدير، بالشفافية في التحقيقات والإجراءات المتخذة، بما في ذلك تقرير المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة رداً على سوء السلوك والمخالفات المرتكبة من قبل موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو الأطراف الثالثة وحالات السلوك الإجرامي المحتمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، ويطلب إلى المديرية التنفيذية لهيئة للمرأة مواصلة الجهود في هذا الصدد؛

٤- يُحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ ويُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النظر في توصيات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات؛

٥- يُشجّع إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ما يتعلق بإبلاغها عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، على مواصلة تعزيز الشفافية بشأن الكيفية التي تكفل بها الإجراءات المنفذة اتباع نهج يُركز على الضحايا ومواءمتها مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

٦- يُلاحظ مع التقدير أنّ خدمات المراجعة الداخلية للحسابات قد خصّصت موارد مناسبة وكافية في عام ٢٠١٨، وتطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تخصيص موارد كافية لكفالة وجود عدد مُرضٍ من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كل عام ودعم المسؤولين المتزايدين لمدير دائرة التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة، التي تنطوي على تنسيق وتلقي المعلومات عن أنشطة التحقيق؛

٧- يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعالج مجالات المسائل المتكررة والعدد الكبير من توصيات مراجعة الحسابات المتصلة بالشركاء المنفذين؛

٨- يُلاحظ مع القلق أنّ هناك توصية واحدة لم يُبْت فيها منذ فترة طويلة وثلاث توصيات لمراجعة الحسابات ذات أولوية عالية، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعالج هذه التوصيات.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٧/٢٠١٩

تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إِنَّ المجلس التنفيذي،

١- إذ يُرَجَّب بالتحديثات التي قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تطلّع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٢- يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعمل على تحقيق تسلسل كاف لوثائق البرمجة القطرية الخاصة بكل كيان بحيث تستمد فرادى البرامج مباشرة من إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية (أعيد تسميته الآن بإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة)، الذي سيجري إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور والاتفاق الكاملين مع الحكومات الوطنية، وهو أهم وثيقة تخطيط لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري؛ ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدّم في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي تحديثاً بشأن التعديلات المطلوبة؛

٣- يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُقدّم، للعلم في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي، خريطة مفصلة لأصولها وقدراتها الإقليمية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، واضعاً في اعتباره المناقشات الجارية بشأن تجديد عملية تجديد القدرات في النهج الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٤- يُلاحظ مع التقدير التحديثات الأولية التي قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن أوجه الكفاءة، بما في ذلك من خلال العمليات التجارية المشتركة وأماكن العمل؛ ويدعو المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وإعادة توزيعها وفقاً للولايات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تطلّع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلاً عن مراعاة التوصيات المنطبقة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في التقرير المتعلق بفرض تحسين الكفاءة والفاعليّة في خدمات الدعم الإداري عن طريق تعزيز التعاون بين الوكالات (JIU/REP/2018/5)؛

٥- يطلب إلى المجلس التنفيذي تقديم تحديثات منتظمة بشأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وإعادة توزيعها، من خلال آليات الإبلاغ القائمة؛

٦- يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع نظام تتبّع لرصد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة؛

- ٧- يُرَجَّبُ بالمساهمة المضاعفة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقاسم تكاليف المنسّق المقيّم، ويدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تنفيذ ضريبة الـ ١ في المائة، حسب الاقتضاء، وفقاً للتوجيهات التنفيذية لتنفيذ ضريبة التنسيق (١٢ آذار/مارس ٢٠١٩) الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية؛
- ٨- يُشير إلى المقررات ٥/٢٠١٨ ويلاحظ أنّ الخيار الذي تديره الوكالة لجمع ضريبة التنسيق يضيف مهام إدارية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويتطلب إدخال تعديلات على العمليات الإدارية للوكالات، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم معلومات عن التعديلات بالإضافة إلى تقرير فوري إلى المجلس التنفيذي عن أي معاملات إضافية وتكاليف إدارية مرتبطة بإدارة الضريبة، في إطار عملية الإبلاغ الحالية؛
- ٩- يُشير إلى أهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل ويحثّ الدول الأعضاء القادرة على تحديد أولويات الموارد العادية والترعات المعلنة المتعددة السنوات على أن تفعل ذلك، بالنظر إلى أنّ التخفيضات في الموارد العادية تهدد قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحقيق النتائج الاستراتيجية المتوخّاة؛
- ١٠- يُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تركز بوجهٍ خاص، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، على تنفيذ خططها الاستراتيجية، بما في ذلك الفصل المشترك المتعلق بالبرمجة المشتركة، وفقاً لولاية كل منها، والمزايا المقارنة والتعاونية، وتقديم تقرير في الدورة السنوية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك من خلال استعراضات منتصف المدة لخططها الاستراتيجية، وأين وكيف أدت العملية المشتركة بين الوكالات في ما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى المزيد من الكفاءة والفاعليّة.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٨/٢٠١٩

### أساليب عمل المجلس التنفيذي

#### إنّ المجلس التنفيذي،

- ١- إذ يؤكّد من جديد على النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- ٢- يُرَجَّبُ بالتقرير الخطي للمجموعة الأساسية من الدول الأعضاء التي قادت العملية التشاركية المشتركة مع الدول الأعضاء، بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة، بُعِيّة دراسة كفاءة دوراتها الحالية وجودتها، فضلاً عن مهام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية تماشياً مع المقررين ٢/٢٠١٩ و ٧/٢٠١٨؛
- ٣- يُقيّم الدعم التقني الذي تقدمه أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى المجموعة الأساسية، وينوّه في هذا الصدد بمرفق التقرير الخطي بالنحو الذي أعدته الأمانات؛
- ٤- يُشدد على أنّ المبادئ الشاملة للمناقشة المتعلقة بأساليب عمل المجالس التنفيذية هي الحفاظ على التوجيه التنفيذي والرقابة التنفيذية للوكالات؛ وتجنّب الازدواجية مع وظيفة الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية المعنية؛ واحترام الولايات والخصائص المختلفة لكل وكالة وصندوق وبرنامج وكيان؛

- ٥- يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، بتنظيم جلسات إحاطة/مشاورات غير رسمية مشتركة بشأن المواضيع المشتركة، ويشجّع بقوة على تحديد مواعيدها في غضون ساعات مقبولة اجتماعياً لتمكين الهيئة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي من تنظيم تلك الجلسات المجلس للمشاركة من روما؛
- ٦- يطلب إلى أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُقدّم، بالتعاون مع أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، مقترحات أولية لتحسين أساليب عمل الاجتماع المشترك للمجالس؛ بما في ذلك التوقيت الأمثل لعقد الاجتماع المشترك للمجالس، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩، مع مراعاة أن الاجتماع المشترك للمجالس ليس له سلطة اتخاذ القرار، وللحاجة إلى تجنّب الازدواجية والتداخل مع مهام الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- ٧- يطلب إلى الأمانة أن تقترح بدائل مختلفة لتعديل موعد الدورة العادية الثانية، مع مراعاة عدم تداخلها مع الجداول الأخرى، لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩؛
- ٨- يطلب عقد اجتماع غير رسمي، من دون تكلفة على المنظمات، لرؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، على أساس منتظم من أجل تعزيز المواءمة بين المسائل المشتركة وزيادة التنسيق في ما بين الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات والمجالس التنفيذية المعنية، مع مراعاة أنّه وفقاً للنظام الداخلي للمجالس التنفيذية، يظل الرؤساء تحت سلطة المجالس التنفيذية المعنية وليس لديهم سلطة اتخاذ قرارات بشأن أي مسائل موضوعية، مع مشاركة نتائج الاجتماعات مع عموم الأعضاء؛
- ٩- يُؤكد ضرورة انتخاب أعضاء المكتب في وقت مبكر للتقليل إلى أدنى حدٍ ممكن من الفجوات في القيادة وتعزيز كفاءة أداء الرئاسة والمجلس التنفيذي ككل؛
- ١٠- يُوصي بأن تنظر المجموعات الإقليمية في اتخاذ التدابير المناسبة لكي يتسنى لإحدى نائبات الرئيسة تولي منصب رئاسة الهيئة من أجل الاستمرارية والانتقال السلس بين المكتبين المنتهية ولايتهما والمكاتب المقبلة، كلما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع النظام الداخلي ذي الصلة، ويمكن أن تُصبح بهذه الصفة سارية اعتباراً من السنة التالية؛
- ١١- يُلاحظ الحاجة إلى المرونة في رئاسة الاجتماعات غير الرسمية للمجلس التنفيذي من رئيسة المكتب أو أحد نائبات الرئيسة أو الأعضاء المعيّنين في وفودهم؛
- ١٢- يطلب إلى أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل، بالتعاون مع أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف، عقد دورات رسمية متعاقبة للمجالس التنفيذية من أجل تجنّب الفجوات بين الدورات الرسمية لمختلف المجالس التنفيذية؛

- ١٣- يطلب إلى أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدّم مقترحات عملية لتحسين كفاءة دورات المجلس التنفيذي، بما في ذلك عن طريق استعراض بنود جدول الأعمال والنظر فيها بكفاءة، من أجل المداولات ونظر المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٩؛
- ١٤- يطلب أن تكون دوراتها تفاعلية، بدعمٍ من الأمانة، مع ضمان الفترات الزمنية للبيانات الجماعية والوطنية حسب الاقتضاء والضرورة؛
- ١٥- يطلب أن يكون لأي شكلٍ من أشكال التفاعل المعزّز مع الإدارة العليا إجراءات متابعة في إطار الآليات القائمة، مع تشجيع المناقشات التفاعلية؛
- ١٦- يُشجّع رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات المشاركة في دورات المجلس على تقديم النصوص الكاملة لبياناتهم أو ملاحظاتهم الافتتاحية (العرض التقديمي) على شبكة الإنترنت مسبقاً والإدلاء ببيانات أقصر في دورات المجلس التنفيذي. وينبغي أن تكون البيانات والعروض التقديمية موجزة في تسليط الضوء على القضايا الرئيسية، المستندة إلى الأدلة، وذات المنحى العملي في التصدي للتحديات القائمة؛
- ١٧- يُشجّع بقوة الرئيسة على تفعيل تنفيذ الحدود الزمنية للبيانات؛
- ١٨- يكرّد مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في دورات المجلس التنفيذي مع الاحترام الكامل للأحكام ذات الصلة في النظام الداخلي واستناداً إلى موافقة المجلس التنفيذي، ويُشير إلى الفقرة ١١ من المقرر ٧/٢٠١٨، ويكرر تأكيد ما يلي: طلب إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين في جميع الأفرقة؛
- ١٩- يطلب إلى المكتب، بعد التشاور مع المجموعات الإقليمية المعنية، أن يقرر وجهة الزيارات الميدانية قبل سنتين، مع إتاحة المرونة لتغيير البلدان المضيفة متى أوجبت الظروف ذلك، من أجل إعطاء البلدان المضيفة والوكالات أكبر قدرٍ ممكن من الوقت للتحضير للزيارات؛
- ٢٠- يطلب إلى المكتب أن يتشاور، بمساعدة الأمانة، مع مكاتب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل التنسيق لاختيار الزيارات الميدانية المشتركة واقتراح معايير منسقة لفرادى الزيارات الميدانية، من أجل التقييم الذي أجراه المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٢٠؛
- ٢١- يطلب إلى الأمانة أن تعمم مشاريع المقررات المقترحة على عموم الأعضاء قبل أربعة أسابيع على الأقل من كل دورة، وفقاً لتقدير المكتب، ويكرر تأكيد تشجيعه القوي للدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها على مشاريع القرارات والمقررات، قدر الإمكان، قبل بدء الدورة، بُعْية بدء مشاورات موضوعية بشأن مشاريع المقررات في اليوم الأول من المفاوضات، من دون استباق تقديم مقترحات إضافية أثناء المفاوضات؛
- ٢٢- يطلب إلى الأمانة أن تتبع، بالتعاون مع أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي، باستخدام مصفوفة الاستخدام المشترك على النحو المرفق بالتقرير الخطي للموارد الأساسية المجموعة؛
- ٢٣- يطلب إلى الأمانة أن توزع محاضر اجتماعات المكتب على أعضاء المجلس التنفيذي ومراقبيه بمجرد موافقة المكتب على هذه المحاضر؛

٢٤- يكرر طلبه إلى أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُحدّث بانتظام الجدول الزمني المشترك على شبكة الإنترنت لجميع اجتماعات المجلس في الوقت الحقيقي لتفادي تداخل الجداول الزمنية مع الصناديق والبرامج الأخرى، فضلاً عن الاجتماعات الرسمية الرئيسية بما في ذلك الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٩/٢٠١٩

## سياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإجراءاتها للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي

إِنَّ المجلس التنفيذي:

١- إذ يُحيط علماً مع التقدير بالاستعراض المستقل الذي يُركز على الضحايا لسياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإجراءاتها الرامية إلى التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي، على النحو المطلوب في الفقرة ١٨ من المقرر ٣/٢٠١٨، الفقرة ١١، وردّ إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ذي الصلة؛ ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٢٠ تحديثاً بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض المستقل، وعلى النحو المشار إليه في رد الإدارة ذي الصلة، في إطار عملية الإبلاغ الحالية؛

٢- يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون قدوة ومثالاً يُحتذى في ضمان تطبيق جميع سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمسائل المتصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالحماية من أي شكلٍ من أشكال الانتقام، على جميع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ بما في ذلك الاستشاريين والمتطوعين والزملاء والمتدربين الداخليين؛ ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تؤكد لشركائها المنفذين الحاجة إلى وضع سياسات مناسبة وتوعيتهم بسياسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآليات الإبلاغ الخاصة بها؛

٣- يُؤيد الالتزام القوي المستمر بـ "عدم التسامح مطلقاً" إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي، من جانب رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويُعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ المزيد من الأنشطة المؤسسية والاجتماعية، والتغييرات الثقافية، بما في ذلك آليات دعم الضحايا والإبلاغ والمساءلة والشراكات، ويشدد على الحاجة إلى تزويد الهيئة بموارد كافية؛

٤- يُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة اتباع نهج متسق ومتناسك على نطاق المنظومة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرّش الجنسي، مع الاستفادة في الوقت نفسه من ولايتها.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩